مدير اتصالات مديريات ردفان بلحج لـ(14 اكتوبر):

سنترال مدينة الحبيلين يغطي مديريات ردفان والملاح وحالمين وحبيل جبر وجزءاً من يهر

السعة المجهزة (4308) خطوط والخطوط العاملة (2772) خطا ارضيا و(700) خط للمناطق الريفية

برج الاتصالات تعرض للسقوط نتيجة الرياح والعواصف وتم إصلاح البديل المؤقت خلال 72 ساعة

البناء العشوائي بمدينة الحبيلين يعيق عملية توسعة الخدمة الهاتفية

تبذل إدارة اتصالات مديرية ردفان محافظة لحج جهوداً طيبة وحثيثة ومكثفة لتؤصيل الخدمة الهاتفية لجمهور المواطنين سواء الخدمة الهاتفية الأرضية او النقالة والعمل على تسهيل الإجراءات لكافة المشتركين.

ولمعرفة مزيد من الأنشطة والجهود المبذولة التقينا الأخ/ عبد الرقيب مقبل محسن مدير اتصالات مديرية ردفان بمحافظة لحج والذي رحب بنا مشكوراً وزودنا بالكثير من المعلومات الخاصة بالأنشطة والجهود المبذولة وقد حدثنا قائلاً:

لقاء وتصوير/ محمد قائد علي

المهام ومناطق الاختصاص

تقوم إدارة اتصالات مديرية ردفان ببذل جهود كبيرة لتوصيل الخدمات الهاتفية الأرضية والنقالة للمواطنين وتيسير وتسهيل إجراءات الاشتراك بهذه الخدمات .. ومن خلال سنترال مدينة الحبيلين نقوم بتغطية الخدمة الهاتفية لعدد خمس مديريات وهي ردفان والملاح وحالمين وحبيل جبر وجزء من مديرية يهر ونقوم بتغطية هذه المديريات وتوصيل الخدمات الهاتفية الأرضية والنقالة لمواطن هذه المديريات والمرافق الحكومية ومرافق القطاعين العام والخاص والمؤسسات الأهلية ونبذل جهوداً لتوصيل خدماتنا الهاتفية واستمرارها دون انقطاع وتقديم كافة اوجه التعاون والتسهيلات اللازمة وتيسير إجراءات ومعاملات الاشتراك وكذا تسهيل إجراءات الدفع وتسديد الفواتير وتقسيطها بأقساط مريحة وميسرة ونحرص على عدم قطع الخدمة الهاتفية عن المواطنين لان راحة المواطنين هي هدفنا وغاياتنا ونهتم بها كثيراً، وتجمعنا بالمواطنين علاقات طيبة ومتينة ومتميزة يسودها التفاهم والاحترام والتقدير المتبادل.

السعة والجهود

وأضاف بالنسبة للسعة الهاتفية المجهزة فبلغ عددها (4,308) خطوط خاصة بسنترال الحبيلين وكبائن الألياف في المديريات، وبلغ عدد الخطوط العاملة حالياً(2,772) خطاً ارضياً (700) خط c.d.m.a للمناطق الريفية في جميع المديريات.

ونسعى ونبذل جهوداً كبيرة ومكثفة لتوسيع شبكة مدين الحبيلين ومنطقة المحلة وعمل كبينة ألياف لمنطقة الربوة وبجيرة والمصراح، إما بالنسبة لمديرية حبيل جبر فقد تم وضع وإعداد خطة عمل لإقامة وتجديد شبكة جديدة أي كبينة ألياف لتغطي مناطق دي ردم وحبيل السباحة ومنطقة المزاحمي وخيران وكذا توسعة الشبكة الهاتفية لمدينة الحبيلين وتم إجراء وعمل مسح لمنطقة الضباب والقرى المجاورة لها والمسح مازال جارياً في هذه المناطق.. وقريبا سوف يتم تشغيل الهاتف النقال يمن موبايل بمديرية حالمين.

والمناطق المحتاجة لتوسيع الخدمة الهاتفية فيها فقد تم تكليف فريق مسح ميداني إجراء الدراسة والرسومات والقياسات اللازمة للتوسعة لاعتمادها ضمن الخطة القادمة، ونبذل جهوداً لتغطية جميع المناطق التي لم تصلها الخدمة الهاتفية، وتقوم المؤسسة العامة للاتصالات بتغطية المناطق الريفية بخدمة الهاتف النقال بنظام C.D.M.A الثابت، والشبكة الهاتفية والمتوافرة حالياً تغطي جميع المناطق سواء الأرضية أو النقالة من الهواتف الثابتة أو C.D.M.A الثابت.

نعاني من ضيق مبنى السنترال وعدم وجود مساحة كافية للتوسع والبناء الإضافي

حادث البرج

وواصل الأخ/ عبدالرقيب مقبل حديثة فقال: بالنسبة للحادث الذي تعرض له برج الاتصالات هذا الحادث وقع في تمام الساعة الرابعة من عصر يوم 6/8/2007م حيث تعرض برج الاتصالات النقالة الخاص بشبكة يمن موبايل لسقوط نتيجة هطول الأمطار المصحوبة بعواصف رعدية ممطرة ورياح شديدة أدت إلى سقوط البرج الحديدي وإتلافه بالكامل وخروجه عن الخدمة وقد تأثر بذلك البرج الهوائي للهواتف النقالة الموجود في جبل(شافان) والذي يغذي مديريتي حالمين وحبيل جبر وأجزاء من مديرية يهر، وقد تأثرت الاتصالات بهذا الحادث، كما أدى سقوط البرج إلى انهيار غرفة المولد الكهربائي بالكامل.. وعلى ضوء هذا الحادث قمنا بإبلاغ الأخ/ محمد بن محمد كشيح مدير عام فرع المؤسسة العامة للاتصالات في محافظة لحج والذي بدورة قام بالتواصل مع الجهات المعنية وبالنزول الميداني لمدينة الحبيلين لتفقد موقع الحادث والاطلاع على حجم الأضرار والخسائر ومعاينة سير العمل في إنشاء البرج المؤقت الاسعافي لإعادة الخدمة للهاتف النقال.

وبتضافر الجهود والعمل المتواصل تم انجاز وإصلاح البرج الاسعافي المؤقت خلال مدة(72) ساعة وتم إعادة الخدمة الهاتفية وتشغيل جميع المحطات.

الصعوبات والمعوقات

واستطرد قائلاً : فيما يخص الصعوبات والمعوقات التي تواجه عملنا اليومي فهي صعوبات تظهر مع استمرار وتوسع رقعة العمل ونحن نعاني من التباعد الجغرافي للمديريات وصعوبات التنقل للمناطق الريفية، كما نعاني العديد من الصعوبات والمعوقات جراء وجود البناء العشوائي في مدينة الحبيلين الذي يعيق عملية التوسعة للخدمات الهاتفية، بالإضافة إلى الصعوبات التي نواجهها بسبب ضيق مبنى السنترال وعدم وجود مساحة كافية للتوسع أو للبناء الإضافي.

سداد المديونية

ومضى يقول: وأتوجه من خلال حديثي هذا ونطالب جميع الإخوة المشتركين الذين عليهم مديونيات متراكمة إلى التفاعل والتجاوب معنا بسرعة مبالغ الفواتير المتراكمة عليهم وان يغتنموا الفرصة والاستفادة من التسهيلات التي قدمتها المؤسسة العامة للاتصالات والتي أعفتهم من جميع الخدمات، كون البعض قد تجاوب معنا وسدد ماعلية من متخلفات ونأمل من بقية المشتركين سرعة التسديد.

مسك الختام

واختتم الأخ/ عبدالرقيب مقبل محسن مدير اتصالات مديرية ردفان محافظة لحج حديثة فقال: أتوجه بتقديم جزيل الشكر والتقدير والعرفان لقيادتنا السياسية الحكيمة والرشيدة ممثلة بفخامة الأخ الرئيس القائد/ علي عبدا لله صالح رئيس الجمهورية حفظه الله على اهتمامه البالغ بمديريات ردفان.. كما نتوجه بالشكر والتقدير للأخ/ كمال حسن الجبري وزير الاتصالات وتقنية المعلومات والأخ/ مدير عام المؤسسة العامة للاتصالات والأخ/ محمد بن محمد كشيح مدير عام فرع الاتصالات بمحافظة لحج لما بذلوه من جهود واهتمام في إنشاء البرج المؤقت لإعادة الخدمة الهاتفية للهاتف النقال.

مصدر في الزراعة يؤكد خلو معظم المنتجات الزراعية الغذائية في اليمن من أي مبيدات زراعية خطرة

صنعاء /متابعات

أعلنت وزارة الزراعة والري عن خلو معظم المنتجات الزراعية الغذائية في اليمن من المبيدات بشكل نهائي بعد حملات التوعية الإرشادية التي نفذتها الوزارة خلال الثلاث السنوات الماضية والتي استهدفت المزارعين اليمنيين وأوضحت لهم أهم الأخطار المترتبة على استخدام مثل هذه المبيدات التي تضر بالنبات والتربة وتسبب أضرار ومخاطر صحية للمستهلكين.

وقال المصدر في وزارة الزراعة والري في تصريح نشره موقع "26سبتمبرنت" أن ما ساعد على عدم استخدام المزارعين اليمنيين لمثل هذه المبيدات حتى وإن كانت من المسموح بتداولها و استخدامها لمعظم المحاصيل الزراعية الغذائية في اليمن هو أن الزراعة في اليمن موسمية ولذلك فإن الزراعة الموسمية بالتالي لا تحتاج إلى استخدام أي نوع من المبيدات الزراعية للنبات وخصوصا منها الغذائية .

وأضاف المصدر أن مختبرات الفحص لمعظم العينات المأخوذة للصادرات الزراعية الغذائية اليمنية إلى أسواق دول الجوار المستهدفة قد أثبتت أن معظم الصادرات اليمنية الغذائية خصوصا هي فعلاً خالية من أي مبيدات زراعية وهو ما ينفي تلكم الشائعات التي أثيرت حول استخدام بعض المزارعين للمبيدات الزراعية في بعض المحاصيل الزراعية الغذائية في اليمن ويجعل اليمن من أقل البلدان استخداماً للمبيدات الزراعية واعتبار أن كل ما يستهلك من المبيدات المستوردة إلى اليمن هو فقط لشجرة القات وتربية أغصان القات فحسب.

للاطلاع على الفرص الاستثمارية في اليمن

نائب رئيس مجلس إدارة هونداي يصل صنعاء

صنعاء/ سبأ: .

وصل صنعاء أمس نائب رئيس مجلس إدارة هونداي " يونق سوه " في زيارة لليمن تستغرق عدة أيام .

وأشار" يونق" في تصريح لوكالة الانباء اليمنية (سبأ)إلى أنه سيطلع خلال الزيارة على الفرص الاستثمارية في اليمن،مؤكدا أن السوق اليمني كبير ولديه القدرة على استيعاب الكثير من المنتجات خاصة مايتعلق بالمركبات والسيارات .

60 مليار دولار لا تكفي السوق

الاستثمارات العربية البينية قاطرة تنمية الاقتصاد

القاهرة/14اكتوبر/ وكالة الصحافة العربية:

أكدت بحوث اقتصادية عربية حديثة أنه على الرغم من أن الاستثمار في البلاد العربية، يتوافر له الكثير من عوامل النجاح من رأس مال ومواد خام وأيد عاملة، إلا أن الأرقام والإحصائيات تشير إلى أن حجم الاستثمارات العربية البينية لم تزد عن 60 مليار دولار، رغم أن السوق يستوعب أكثر من 250 مليار دولار، خاصة إذا علمنا أن حجم رأس المال العربي المهاجر تجاوز 1200 مليار دولار على حسب آخر الإحصائيات الاقتصادية.

وأشار اقتصاديون عرب إلي أن تنشيط حجم الاستثمار والتجارة العربية يعود إلي المقام الأول إلي قرار سياسي، وتكون جميع العوامل الأخري المؤثرة كعوامل فرعية، ويدللون علي ذلك بأهم النتائج التي أسفرت عنها القمة العربية لعام 1996، والتي ساهمت في زيادة حجم الاستثمارات العربية، التي لم تكن تجاوزت المليار دولاراً من قبل.

وطبقاً للتقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن 1996 فإن مصر حصلت على نصيب الأسد من الاستثمارات العربية البالغة 56%، تليها سوريا ثم السعودية والتي تصدرت قائمة الدول العربية المصدرة للاستثمارات، ويشير التقرير الاقتصادي الموحد إلى أن معظم الدول العربية لم تتمكن بعد من تصحيح الاختلالات الهيكلية في الإنتاج، ومازالت تتميز بقلة عدد السلع المصدرة واقتصارها على سلعة أو سلعتين رئيسيتين لكل بلد عربي.

د. مأمون إبراهيم المدير العام للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار سابقاً يري أن هناك تحسنا بدرجة ملموسة من خلال المؤشرات الحسية في الفترة الأخيرة، كما أن بيئة الاستثمار في الدول العربية قد تطورت كثيرا بفعل تطورات وتراكمات إيجابية حصلت في السنوات العشر الأخيرة، إذ تشير البيانات التي ترصدها مؤسسة الاستثمار عن قيمة الاستثمارات البينية العربية المسجلة، وأن تلك الاستثمارات ارتفعت من متوسط سنوي في حدود 280 مليون دولار خلال الفترة 85-1989 إلي نحو 60 مليار دولار للعام الماضي 2006، وهو ما يؤكد حدوث تحسن فعلي في مناخ الاستثمار واستجابة المستثمرين العرب.

إفرازات معوقة

ويؤكد د. مأمون أنه بالرغم من التطورات السياسية وما ترتب عنها من إفرازات معوقة، فإن مناخ الاستثمار في الدول العربية شهد تحسناً ملحوظاً منذ بداية العقد الحالي في غالبية أقطار الوطن العربي، ويستدل علي ذلك من عدد من المؤشرات ومن أهمها معدلات النمو الجيد القابلة للاستمرار التي تم تحقيقها وانخفاض حالة العجز في الموازنة الداخلية والخارجية وتجاوزه بعض الأحيان، إن سياسة التخصيص كان لها دور كبير في توفير الفرص الواعدة للمستثمرين العرب والأجانب، وقد أدي هذا التحسن إلي دعم قدرة هذه الدول العربية والأجنبية، وتقدر المصادر الدولية أن إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلي الدول العربية، يشهد حالة من الصعود المستمرة، وذلك دليلاً علي تحسن مناخ الاستثمار العربي.

ويشير إلي أنه رغم ذلك لاتزال المنطقة العربية قليلة الجاذبية لرؤوس الأموال الأجنبية، مقارنة بغيرها من مناطق العالم النامي، إذا لايتجاوز نصيبها من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر علي المستوي الدولي في حدود 2%.

ويضيف: إن التوسع في تقديم التغطية التأمينية للاستثمارات العربية في البلاد المستقبلة للاستثمار، يعد أمراً حيوياً لتشجيع رجال الأعمال العرب علي زيادة نشاطهم في الدول العربية ونقل جانب من أموالهم بالخارج إلي المنطقة، خاصة وأن زيادة مخاطر الاستثمارات المالية في الخارج حاليا تعد عنصرا مشجعا لهذا الاتجاه.

ويطالب المدير العام السابق للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار المؤسسات المالية العربية وشركات التأمين لتوظيف جانب من طاقتها في مجال ضمان مخاطر الاستثمار والتجارة، لإضفاء مزيد من الأمان علي مناخ الاستثمار في الدول العربية، كما يؤكد علي ضرورة فصل الاقتصاد عن الخلافات السياسية بين الدول العربية لتشجيع الاستثمارات، البينية وذلك وفقاً لما نصت عليه مقررات القمة العربية الأخيرة التي عقدت بالقاهرة في يونيو 1996، وغيرها من القمم العربية التالية، التي تابعت تحركات التعاون الاقتصادي العربي، وخاصة وأن الإسراع بإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبري وإزالة الحواجز الجمركية من شأنه فتح مجالات جديدة للاستثمارات البينية العربية.

فتح الباب

ويري د. سليمان المنذري الخبير الاقتصادي أنه بات ضرورياً الربط بين أهمية التكامل الاقتصادي العربي، وبين إحداث تنمية حقيقية علي مستوي الوطن العربي وفي كافة المجالات، بما فيها الاستثمارات البينية، وقد أكدت علي ذلك بالفعل العديد من الاتفاقيات العربية ومنها اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري واتفاقية منطقة التجارة الحرة، وهذه هي البداية ثم يأتي بعد ذلك فتح الباب أمام الاستثمارات، ويأتي بعد ذلك مرحلة التكامل الاقتصادي، ورغم هذه فالمعوقات متواجدة وتتمثل في القيود الجمركية من رسوم وإجراءات، كما توجد قيود نقدية تتمثل في الرقابة علي النقد

الأجنبي وعلي تسوية المدفوعات.

ويضيف: إن هناك خطوات يجب اتخاذها في البداية لدفع الاستثمارات البينية العربية، وقد يكون من بينها ما يجب أن يحدث بشكل فردي- أي كل دولة علي حدة- وما يمكن إحداثه بشكل جماعي بدءاً من رفع مستوي الأداء الاقتصادي ورفع الإنتاجية وزيادة حجم الناتج القومي مع تطوير قدرة البيئة الاجتماعية والثقافية والسياسية، مروراً بتلبية الحاجات الأساسية المتطورة عند توجيه الاستثمارات مع العمل في نفس الوقت علي إصلاح نظم توزيع الدخل في الأقطار العربية، وصولاً إلي القناعة بأهمية أن تتيح التوجيهات الاستثمارية الجديدة فرصة عمالة حقيقية.

ويقول د. عصام بدراوي أستاذ الاقتصاد: ليست هذه المعوقات الوحيدة التي تواجه الاستثمارات العربية، فهناك التخبط الواضح في القرارات الاقتصادية داخل الكثير من البلدان العربية، ويضاف إلي ذلك اختلافات الرؤي الاقتصادية والمناهج المستخدمة رغم تشابه الظروف في كثير من الدول العربية، بالإضافة إلي عدم توافر نظام معلومات متكامل يمكن من خلاله التعرف علي حاجيات الدول من المشروعات والعمليات الاستثمارية، ومدي إمكانية قيام هذه المشروعات وعدم وضوح الفرص والاستثناءات والمزايا الممنوحة للمستثمر العربي، وعدم و جود خرائط للمناطق الجديدة في بعض الدول وعدم توافر تنمية لدعمها.

ويطالب د. بدراوي بضرورة وضع برامج لتوحيد قاعدة المعلومات وتسهيل وتسريع تداولها بين الأقطار العربية، وأهمية وضع برامج لتوحيد إطارات أساليب التخطيط ونظم المتابعة في الدول العربية مع توحيد الأساليب المحاسبية.

غياب أسواق المال

ويشير د. عفيفي حاتم مدير مركز الدراسات للتجارة الخارجية، إلي أن الفكر المصرفي العربي لم يصل بعد إلي المستويات العالمية، هذا بالإضافة لعدم تواجد أسواق مال وبورصات في غالبية الدول العربية باستثناء دول الخليج وخاصة البحرين، وهذا يجعل من الخوف سبباً أكيداً لهروب الاستثمارات العربية إلي الخارج وبالتالي انخفاض الاستثمارات البينية بينها، هذا بالإضافة إلي التوترات التي وجدت داخل بعض الأقطار العربية والتي توصف بأنها ذات حالة اقتصادية سيئة.

ويوضح أنه إذا تناولنا الأسباب التي أوردتها الدراسات والبحوث الأكاديمية، والتي تعوق الاستثمارات العربية، حيث يشير تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار إلي صعوبة إجراءات الترخيص وتعدد الجهات التي يتعامل معها المستثمر، بالإضافة إلي ازدهار سوق الرشاوي وتشابك الصلاحيات وتعدد مراكز القرار الاقتصادي والسياسي في الدول العربية، هذا بالإضافة إلي عدم مقدرة بعض الدول علي خلق فرص استثمارية جديدة وجدية، مع تواجد نظرة تجاه الاستثمارات الخارجية علي أنها شكل من أشكال التواجد الاستثماري.

د. حمدي عبدالعظيم العميد الأسبق بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية، يضرب مثلاً من خلال التحركات الأوروبية عقب الاستعدادات الأولي للوحدة الاقتصادية، ويقول: نجد أن اتجاه رؤوس الأموال والاستثمارات الأوروبية من الدول الغنية إلي داخل دول الاتحاد الأوروبي، والاستفادة الكاملة من الإمكانيات المتاحة والتي تتواجد بها مزايا وحوافز استثمارية مما جعل الاتحاد الأوروبي يظهر بشكله وتكتله الحالي، ويجب علي الدول العربية أن تسعي جاهدة في جذب استثماراتها المهاجرة، والتي تقدر بحوالي 800 مليار دولار إلي داخل الدول العربية لتدعيم الاستثمارات البينية.

ويخلص إلي أن هذا يتطلب توفير العديد من المزايا مثل انخفاض أسعار التكاليف الاستثمارية وأسعار المواد الخام وانخفاض أجور اليد العاملة، بالإضافة إلي متطلبات أكثر أهمية بداية من إعادة هيكلة النظم المالية والنقدية لتكون مشجعة لتوافد رؤوس الأموال العربية المهاجرة، ويلزم هذا إحداث طفرة تنموية في أسواق المال والنقد العربية.

قواعد قانونية

د. مأمون حسني : المناخ الاستثماري بات مؤهلاً لقبول المزيد

د.حمدي عبدالعظيم: تجربة الاتحاد الأوروبي يجب الاستفادة منها

ويؤكد المستشار فايز المبيضين رئيس محكمة الاستثمار العربية سابقاً أن مناخ الاستثمار في الوطن العربي، يتطلب وضع قواعد الاستثمار القانونية في إطار قانون عربي موحد ومستقر، يعمل علي تسهيل انتقال رؤوس الأموال وتوظيفها داخل الأقطار العربية، موضحاً أن القائمين علي محكمة الاستثمار يسعون دائماً لتفعيل دور هذه المحكمة، التي أنشئت وفقاً للاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الوطن العربي عام 1980، وتختص بالفعل فيما يعرض عليها أحد طرفي الاستثمار من المنازعات المتعلقة بتطبيق أحكام الاتفاقية أو الناتجة عنها.

وحول الضمانات التي توفرها هذه المحكمة يقول رئيس المحكمة الاستثمارية العربية: تهدف المحكمة إلي معاملة المستثمر العربي بنفس الأحكام التي تسري في أي دولة علي مواطنيها، مع تقرير حرية انتقال رؤوس الأموال وتحصينها بضمانات من المخاطر غير التجارية وبنظام قضائي خاص، إضافة إلي المزايا والتسهيلات التي قد تمنحها الدولة المستقبلة للاستثمار ضمن إطار سيادتها الوطنية.

ويضيف: لقد كلفت المحكمة تعويضات للمستثمرين عما يصيبهم من ضرر، نتيجة قيام الدولة التي استثمروا فيها أموالاً بالمساس بأي حق من حقوقهم أو بالضمانات المقررة ضمن الأحكام والاتفاقيات، وليس علي المستثمر وحده بل وأسرته الذين يتمتعون بحق الدخول والإقامة والمغادرة وبلا عوائق في إقليم الدولة التي يقع فيها ا لاستثمار.